



Distr.
GENERAL

A/39/517
4 October 1984

ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/
RUSSIAN/SPANISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٦٧ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة
البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - موجز المناقشة التي دارت حول مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة
١١	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
١١	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
١٣	الارجنتين
١٤	افغانستان
١٦	اكوادور
١٧	بلغاريا
١٩	بولندا
٢٠	تايلند
٢١	جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
٢٣	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٥	السودان
٢٦	العراق
٢٧	كوبا
٢٩	المغرب
٣٢	اليونان

العراق - تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط : قائمة
٣٣ بالوثائق المعروضة على الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين

أولا - مقدمة

١- اعتمدت الجمعية العامة ، في جلستها ١٠٣ المعقودة في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، القرار ١٨٩/٣٨ المعنون " تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط " ، الذي ينص منطوقه على ما يلي :

" ان الجمعية العامة ،

١- تسلم بما يلي :

(أ) ان أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا
بالسلم والأمن الدوليين ؛

(ب) ان بذل مزيد من الجهود ضروري من أجل تخفيف حدة
التوتر وتخفيض الأسلحة ومن أجل تهيئة ظروف الأمن والتعاون المشرف في جميع
الميادين لكل بلدان وشعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط ، على أساس
مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والأمن وعدم التدخل بجميع
أنواعه ، وعدم انتهاك الحدود الدولية ، وعدم استعمال القوة أو التهديد
باستعمالها ، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وتسوية المنازعات
بالوسائل السلمية ، واحترام السيادة على الموارد الطبيعية ؛

(ج) ان من الضروري ايجاد حلول عادلة وعملية للمشاكل والأزمات
الموجودة في المنطقة على أساس أحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات
الصلة ، وانسحاب قوات الاحتلال الأجنبية وحق الشعوب الواقعة تحت
السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير المصير والاستقلال ؛

" ٢- تشجيع الجهود المبذولة من أجل تكثيف أشكال التعاون
الموجودة وتشجيع أشكال جديدة من التعاون في مختلف الميادين ، وعلى وجه
الخصوص تلك التي تستهدف تخفيف حدة التوتر وتعزيز الثقة والأمن في المنطقة ؛

" ٣- تحث دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على ابلاغ الأمين
العام بأي جهود متخافرة تبذل بهدف دعم وتعزيز الأمن والتعاون في هذه
المنطقة ؛

" ٤- تحث جميع الدول على التعاون مع دول منطقة البحر
الأبيض المتوسط في الجهود التي تبذل في سبيل تعزيز الأمن والتعاون في
هذه المنطقة ؛

"٥- تدعو الأمين العام الى أن يولي الاهتمام الواجب لمسألة السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأن يسدى المشورة والمساعدة للجهود المتضافرة التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في سبيل تعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة ، اذا طلب اليه ذلك ؛

"٦- ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، على أساس جميع الردود والاطارات المقدمة تنفيذا لهذا القرار ، ومع مراعاة المناقشة الدائرة بشأن هذه المسألة في دورتها الثامنة والثلاثين ، تقريرا شاملا عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛

"٧- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين البند المعنون " تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط " .

٢- وعملا بذلك القرار ، بعث الأمين العام في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٣ بمذكرة شفوية الى حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رجا فيها تقديم آرائها بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وفقا للفقرات ذات الصلة في القرار .

٣- ويقدم هذا التقرير وفقا لما جاء في الفقرة ٦ من القرار ١٨٩/٣٨ وهو مبني على الردود التي وردت حتى الآن من ١٤ حكومة ، وكذلك على المناقشة التي دارت حول المسألة في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . ويتضمن الفرع ثانويا موجزا للمناقشة التي دارت حول المسألة في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ويتضمن الفرع ثالثا آراء الحكومات الواردة في ردودها على المذكرة الشفوية للأمين العام . وستنشر الردود والاطارات التي قد ترد فيما بعد كإضافات لهذا التقرير . وقد أرفقت بالتقرير قائمة بالوثائق المتعلقة بالبند .

ثانيا - موجز المناقشة التي دارت حول مسألة تعزيز
الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط
خلال الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة

ألف - أهمية الموضوع

٤- أكد العديد من الوفود ، أثناء المناقشة أهمية موضوع تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وأبرزوا الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط . الذي يشكل رباطا بين محيطين وثلاث قارات . ولاحظوا تزايد

التوتر والأزمات في المنطقة ، الذي يمكن أن يؤدي ، حسب رأيهم ، الى نشوء أخطار كبيرة تهدد لا هذه المنطقة وحدها بل العالم كله . وأعلن بعض الوفود أن أمن البحر الأبيض المتوسط وأمن المناطق المجاورة مترابطان ، وأشار أحدهم في هذا الصدد الى قرار الجمعية العامة ٣٧/١١٨ ، المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ .

باء - مفهوم منطقة السلم والتعاون في البحر الأبيض المتوسط

٥- - نبه أحد الوفود ، في معرض الإشارة الى مفهوم منطقة سلم وتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وبعد أن لاحظ عدم وجود تعريف واضح للمفهوم ، نبه الى ضرورة تحديد نطاق هذا المفهوم وحدوده الجغرافية ورأى وفد آخر أن المفهوم ينبغي أن يحدد بشكل يتضمن فيه أفكارا عن منطقة السلم ، والأمن ، والتعاون ، وعن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، والمناطق الخالية من وجود قوات عسكرية أجنبية . ورأى وفد آخر أن المفهوم ينبغي أن يحدد بشكل أوسع بحيث يشمل التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين دول البحر الأبيض المتوسط .

جيم - التأكيد العام للهدف المتمثل في تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

٦- أكد عدد كبير من الوفود تأييدهم للهدف المتمثل في تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وقالوا انهم لا يزالون يعتبرون تعزيز السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط مساهمة قيمة في تحقيق السلم والأمن والتعاون على الصعيد العالمي ، وأعربوا عن استعدادهم لمواصلة المناقشة حول الموضوع . ولاحظ احد الوفود أن بلدان المجموعة الاشتراكية تعلق أهمية رئيسية على مسألة تعزيز الأمن الدولي في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٧- وأشير الى أن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قد أعلنوا في مؤتمرهم السابع الذي انعقد في نيودلهي في الفترة من ٧ - ١٢ آذار / مارس ١٩٨٣ تأييدهم لزيادة اشراك الأمم المتحدة في تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون ، ورحبوا بمبادرة مالطة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بالدعوة لعقد اجتماع للبحث في القضايا المتعلقة بالأمن في البحر الأبيض المتوسط ، كما جاء في الوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي .

دال - المبادئ الممكن تطبيقها لتحقيق الهدف
المتمثل في تعزيز الأمن والتعاون في
منطقة البحر الأبيض المتوسط

- ٨- ونهت وفود عديدة الى ضرورة الثبات في تطبيق المفاهيم الاتية ، وذلك تمشيا
مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي : السيادة والاستقلال والسلامة
الاقليمية ، والأمن ، وعدم انتهاك الحدود الدولية ، وعدم التدخل في الشؤون
الداخلية ، وعدم استعمال القوة والتعاضد السلمي الايجابي ، وتسوية المنازعات
بالوسائل السلمية ، وايجاد حلول عادلة وعظيمة للمشاكل والأزمات القائمة ، وانسحاب
قوات الاحتلال الأجنبية ، واحترام السيادة على الموارد الطبيعية ، وحق الشعوب
الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير المصير والاستقلال .
- ٩- وأكد وفد آخر أنه بالاضافة الى المفاهيم المشار اليها أعلاه ، ينبغي الثبات
في تطبيق تلك المبادئ المعصونة في سياسة عدم الانحياز ، في سبيل تحقيق هدف
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

ها* - النهج والتدابير المقترحة لبلوغ الهدف
المتمثل في تعزيز الامن والتعاون في
منطقة البحر الابيض المتوسط

١٠ - واقترح عدد من الوفود نهجا وتدابير يرون انها واقعية ومحددة . وهذه لها
صلة بالمجالات السياسية والامنية والعسكرية والاجتماعية - الاقتصادية المقصود منها
الاسهام في تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

١ - نهج عامة لبلوغ الهدف

١١ - واكد احد الوفود اهمية بذل جهود لتحديد وتعزيز الفرص القائمة للعثور
على تدابير جديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية وغيرها ؛
وتعزيز الساعي المشتركة لحماية بيئة البحر الابيض المتوسط ، والبحث عن سبل للتعاون
بصرف النظر عن الخلافات السياسية القائمة . واعرب وفد آخر عن الرأى القائل بوجوب
طرق القضايا السياسية والعسكرية الرئيسية والملحة في منطقة البحر الابيض المتوسط
وبحث تدابير عملية بغية تحسين المناخ الدولي للمنطقة . ويرى احد الوفود انه يتعين
بذل الحيلة والعناية في استنباط أى تدبير بحيث لا يؤدي ذلك الى حصول أى من
الدولتين العظميين على مزايا ضارة بالأخرى ومن ثم بالاستقرار الاقليمي . واكد وفد
آخر ان الحفاظ على الامن وتعزيزه أمر مرتبط بالمقتضيات الأمنية لدول المنطقة .

٢ - التدابير المقترحة في المجالات السياسية والامنية والعسكرية

١٢ - اقترح بعض الوفود التدابير المحددة التالية بغية تعزيز الامن والتعاون في
منطقة البحر الابيض المتوسط : توسيع نطاق تدابير بناء الثقة بحيث تشمل البحر
الابيض المتوسط ، عدم استخدام أى من الدول النووية اسلحة نووية ضد أى من بلدان
البحر الابيض المتوسط ، التخفيض المتفق عليه للقوات المسلحة في المنطقة ، انسحاب
السفن التي تحمل اسلحة نووية من منطقة البحر الابيض المتوسط ، وعدم وزع اسلحة
نووية في اراضي دول البحر الابيض المتوسط غير الحائزة لأسلحة نووية . واكد عدد من
الوفود ان حل النزاعات والخلافات المتعلقة في المنطقة هو واحد من هذه التدابير .

٣ - التدابير الاقتصادية الرامية الى بلوغ الهدف

١٣ - بينت بعض الدول ان التعاون بين دول البحر الابيض المتوسط في الميدان الاقتصادي من شأنه ان يقوى من احتمالات تعزيز الامن والسلم والتعاون في المنطقة . وأعرب أحد الوفود عن الرأي القائل بأن في الامكان جعل منطقة البحر الابيض المتوسط نقطة وصل طبيعية للتعاون المقبل بين اوربا والقارات المجاورة عبر منطقة البحر الابيض المتوسط وذلك من خلال تعزيز سياسة تكامل تدريجي . ويرأى هذا الوفد أن هذه الامكانية امر لا بد منه في ضوء نمو العلاقات الاقتصادية بين بلدان المتوسط والاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

٤ - التدابير المؤسسية

١٤ - اكدت بعض الوفود انه نظرا للرباط الذي لا انفصام له بين اوربا والبحر الابيض المتوسط ، فان مؤتمر الامن والتعاون في اوربا هو خير منبر لمتابعة هدف تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط الى أن يحين الوقت الذي ينشأ فيه منبر محدد بديل . ولا حظ أحد الوفود انه نتيجة للجهود المبذولة ضمن مؤتمر الامن والتعاون في اوربا ، توشك الاجتماعات المعقودة بشأن تعاون منطقة البحر الابيض المتوسط في المجالات الثقافية والتكنولوجية والاقتصادية أن تدخل مرحلة ثانية في فينيسيا من قبيل المتابعة للاجتماع الاول الذي انعقد في فالتينا . واعرب ذلك الوفد عن الأسف لأن البحر الابيض المتوسط لا يزال على هامش الأنشطة الجارية للجان الاقليمية للأمم المتحدة .

واو - المشكلات التي تواجه هدف تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط

١٥ - لاحظ العديد من الوفود بقلق ان منطقة البحر الابيض المتوسط تحتوى على مستويات مثيرة للذعر من الاسلحة التقليدية والنووية وغيرها من اسلحة التدمير الجماعي أدخلتها في الأساس دول خارجية . واكد العديد منهم أن المواجهة بين القوات البحرية وغيرها في المنطقة قد بلغت ذروتها من حيث الكثافة والخطر . ويرى أحد الوفود ان هذا التركيز للقوات البحرية والمشاركة في بحر محصور كالبحر الابيض المتوسط ستكون له آثار ضارة بقدرته الدفاعية ، لأن القوات البحرية المجهزة بأساطيل بحرية حديثة ، لا تحتاج بعد الآن الى قواعد من النوع التقليدي القديم . فوجود

وحدات بحرية سطحية بل وحتى غواصات في مناطق مكنتزة يجعلها عرضة للقذائف
الحدیثة ، ووجود هذه الوحدات لم يحل ولا في حالة واحدة دون نشوب نزاعات
اقلیمیة وقوی من احتمال تورط الدول النوویة في نزاع محصور . ویضیف هذا الوفد قائلاً
ان انشطة القوات البحرية المتقابلة في منطقة البحر الابيض المتوسط من شأنها أن
تزيد من استیاء دول البحر الابيض المتوسط التي بقيت خارج الاحلاف العسكرية .

١٦- ولاحظ العديد من الوفود أن منطقة البحر الابيض المتوسط قد شهدت طائفة
من أطول النزاعات والخصومات أمدًا . وأشاروا الى النزاعات المعلقة في الشرق الاوسط
وقبرص . وأعربوا عن الرأى القائل ان التوترات الناشئة عن عدم وجود حل عادل ودائم
لل قضية الفلسطينية ، وعن التدخل بمختلف أشكاله الذي يعرض السلامة الاقليمية للبنان
للخطر انما تشكل عوائق خطيرة لأى تقدم نحو تعزيز الأمن والتعاون في البحر الابيض
المتوسط . ولاحظ بعض الوفود بقلق أن الحالة في قبرص ازدادت تفاقمًا من جراء
اعلان جانب واحد دولة تركية مستقلة في قبرص . وأكدت تلك الوفود التي لاحظت
بقلق النزاعات والخصومات القائمة في المنطقة ان حل هذه النزاعات والخصومات المعلقة
من شأنه أن يساعد على تعجيل عملية تعزيز الأمن والتعاون في البحر الابيض المتوسط .

زای - المنجزات الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف
لدول البحر الابيض المتوسط في سبيل تعزيز
الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط

١٧- لفت وفد ان النظر الى منجزاتهما الثنائية في سبيل تعزيز الأمن والتعاون في
منطقة البحر الابيض المتوسط . وأشار وفد من الشمال الافريقي الى نجاحه في عقد
" معاهدة آخاء وفاق " مع دولة مجاورة وقال ان هذه المعاهدة مفتوحة لانضمام دول
المغرب العربي الكبير الاخرى . وأكد وفد آخر انضمامه لمركز الحياد القائم على مبادئ
عدم الانحياز ، وأشار الى التسوية السلمية الجارية لخلاف مع بلد مجاور حول أنشطة
الاستكشاف في الجرف القارى . وأشار الوفد نفسه ايضا الى اتفاقية وبروتوكولات برشلونه
لحماية بيئة البحر الابيض المتوسط وهي من نتاج التعاون المتعدد الاطراف بين دول
البحر الابيض المتوسط .

حأ - الصلة بين الأمن والتعاون في منطقة البحر
الابيض المتوسط والمناطق المتاخمة

١٨- أكد العديد من الوفود أن الأمن في البحر الابيض المتوسط مرتبط بالأمن
والتعاون في أوروبا ، كما يتجلى في وثيقة هلسنكي ، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر
.../...

مدريد للأمن والتعاون في أوروبا . وأشار بعض الوفود الى مقترحات تحويل شبه جزيرة البلقاني والشرق الاوسط الى منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية كجهود ذات صلة خاصة بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

طاء - استنتاجات

١٩ - يرى كثير من الوفود ، ان مهمة تعزيز الامن والتعاون في البحر الابيض المتوسط يجب تناولها بحزم وواقعية ، الأمر الذي يفتح بالتدريج سبل التعاون ويخلق الفرص لتسوية الخصومات القائمة . وهي تدرك ان بلوغ هذا الهدف سيكون في المقام الاول من عمل تلك الدول الأشد اهتماما مباشرة بتعزيز الأمن والتعاون في المنطقة على انها ترى ان تعاون دول أخرى أمر لا بد منه لنجاح هذا المجهود . فبلوغ هذا الهدف من شأنه أن يشكل مساهمة ذات مغزى في سبيل السلم والاستقرار على الصعيد العالمي .

٢٠ - اعتمدت اللجنة الاولى بدون تصويت في جلستها ٤٥ المعقودة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ مشروع قرار منقح معنون " تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط " وقد اشتركت في النهاية في تبني مشروع القرار الدول الاثنتي عشرة التالية : تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، رومانيا ، سيراليون ، سيشيل ، قبرص ، مالطة ، مصر ، يوغوسلافيا ، ثم انضمت فيما بعد الى الدول المؤيدة جزر البهاما واليونان . وبيّن أحد الوفود نيابة عن جميع الدول المؤيدة ان نص القرار هو نتيجة لمشاورات مكثفة وانه يمثل خطوة اولى واقعية نحو بلوغ الهدف . غير أن المؤيدين كانوا يدركون ان القرار لم تتجمل فيه كل وجهات نظر ومواقف بعض البلدان أو مجموعات البلدان . وقال مؤيدو القرار أنهم يقدرون الروح التي جرت بها المفاوضات وبأملون ان تتحول مشيئة الدول المتفاوضة الى جهود بناءة في المستقبل لبلوغ الهدف .

٢١ - واعتمدت الجمعية العامة في جلستها ١٠٣ المعقودة في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ القرار ١٨٩/٣٨ بدون تصويت ، وفقا لتوصية اللجنة الاولى .

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤]

١ - ان مناقشة هذه المسألة في الدورات الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لشاهد على تزايد قلق دول البحر الأبيض المتوسط ، وفي الواقع الدول الأخرى لا استمرار سياسة اضافة الطابع العسكري على منطقة البحر الأبيض المتوسط وتساعد المواجهة هناك .

٢ - ولقد بلغ التوتر الآن مستوى خطرا " فالتعاون الاستراتيجي " بين الولايات المتحدة واسرائيل والتدخل المسلح المباشر من الولايات المتحدة في لبنان قد زادا من تفاقم الحالة في شرق البحر الأبيض المتوسط . وتواصل الولايات المتحدة مضاعفة ضغطها السافر على ليبيا في محاولة لارغام هذه الدولة ذات السيادة على الاحجام عن اتباع سياسة خارجية مستقلة . وتتدهور الحالة في قبرص ، ويزيد من تفاقمها غلطة القوى الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة . وتشعر الآن أيضا دول أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالضغط العسكري والسياسي الذي تطاربه الولايات المتحدة .

٣ - وان اقامة القذائف النووية في ايطاليا لتسديد الضربة الاولى لتشكل خطرا كبيرا . ولا يسع الاتحاد السوفياتي ، لأسباب جليلة ، أن يتجاهل أن تهديدا لأمته وأمن حلفائه ينشأ أيضا من منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٤ - وطبيعي أن الأعمال التي تقوم بها الولايات المتحدة وبعض حلفائها لا يمكن بحال من الأحوال اعتبارها بمثابة تعزيز لأهداف اعلان البحر الأبيض المتوسط منطقة أمن وتعاون .

٥ - ان موقف الاتحاد السوفياتي من البحر الأبيض المتوسط لا يزال موقفا مهددنا وسيبقى دون تغيير . ولذلك فان الاتحاد السوفياتي ، بوصفه دولة من دول البحر الأسود ، ومن هنا دولة من دول البحر الأبيض المتوسط ، يؤكد جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة سلم وتعاون ثابتين . ومن الضروري قبل كل شيء ، لتحقيق هذا الغرض ابطال التهديد النووي المتزايد في البحر الأبيض المتوسط . وليس الهدف زيادة الأسلحة النووية بل تخفيضها في منطقة البحر الأبيض المتوسط . ولقد اقترح الاتحاد السوفياتي من قبل ما يلي :

••/••

- (أ) ألا توضع أسلحة نووية في أراضي بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط الخالية من الأسلحة النووية ؛
- (ب) أن تتعهد الدول النووية بالألا تستعمل أسلحة نووية ضد بلد من منطقة البحر الأبيض المتوسط يرفض السماح باقامة هذه الأسلحة على أرضه ؛
- (ج) أن تسحب السفن المجهزة بأسلحة نووية من منطقة البحر الأبيض المتوسط .
- ٦ - ان التخفيض المتفق عليه للقوات المسلحة ، وفي المقام الأول القوات البحرية ، يمكن أن يكون مساهمة كبيرة في تخفيف حدة التوتر في المنطقة .
- ٧ - ويؤيد الاتحاد السوفياتي أن تشمل تدابيرنا الثقة منطقة البحر الأبيض المتوسط في الميدان العسكري ، تلك التدابير التي ثبتت أهميتها ، وهي الاخطار المسبب بالتمارين العسكرية الكبيرة ، ودعوة المراقبين لمشاهدة هذه التمرينات ، وتبادل الوفود العسكرية .
- ٨ - وهناك تدابير محددة أخرى قد تؤدي الى خفض التوتر العسكري في المنطقة . وقد عرض السيد أ . أ . غروميكو ، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ، ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي بعضها في رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان / ابريل ١٩٨٤ ردا على استبيان من الأمين العام للأمم المتحدة يتعلق بالحد من الأنشطة البحرية والأسلحة البحرية .
- ٩ - ويعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبيرة على نضال القوى المحبة للسلام في الأمم المتحدة وخارجها من أجل تعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتعاون السلمي في تلك المنطقة . وان الحالة هناك لتؤثر مباشرة على المصالح الأمنية للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى لقرب المنطقة المباشر من حدودها . لذلك يوجد ترابط بين أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وأمن أراضيها ورا الساحل .
- ١٠ - وينطلق الاتحاد السوفياتي من الاقتناع الراسخ بأنه ليس ثمة من مسألة ، بما في ذلك اقامة منطقة سلم وأمن وتعاون في البحر الأبيض المتوسط ، الا ويمكن حلها بالمفاوضات على أساس من المساواة والنهج البناء ، والارادة السياسية لتحقيق نتائج ايجابية في الوقت الذي تؤخذ فيه في الاعتبار الكامل المصالح الحيوية للشعوب ومصالح السلم والأمن الدوليين .
- ١١ - ان الاتحاد السوفياتي لعلى استعداد لهدل قصاره في تشجيع التحقيق الناجح لفكرة تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم ، ولهذا الغرض يعتمزم اتخاذ دور ايجابي في مناقشة هذه المسألة ضمن اطار الأمم المتحدة وفي ندوات متعددة الأطراف ، واقليمية وسواها على السواء .

الارجنتين

[الأصل : بالاسبانية]

[١٤ حزيران / يونيو ١٩٨٤]

١ - تؤكد الأرجنتين جوهر بيانها المؤرخ في ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، (A/37/355/Add.4) في هذا الموضوع . وتنظر الأرجنتين بقلق الى ازدياد اضافة الطابع العسكري على المناطق البحرية ، وفي هذه الحالة الخاصة ، منطقة البحر الأبيض المتوسط ، نتيجة لتحركات الأساطيل الحربية الحاملة لعمتها الكاملة من الأسلحة ، وخاصة مرور ووزع الأسلحة النووية ، التي تسبب تكاثرا جغرافيا في هذه الأسلحة .

٢ - وتؤكد كذلك نص الفقرتين الفرعيتين ب وج من الفقرة ١ من منطوق قرار الجمعية العامة ١٨٩/٣٨ وهو الآتي :

• (ب) أن بذل مزيد من الجهود ضروري من أجل تخفيف حدة التوتر وتخفيض الأسلحة ومن أجل تهيئة ظروف الأمن والتعاون المثمر في جميع الميادين لكل بلدان وشعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط . على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والأمن وعدم التدخل بجميع أنواعه ، وعدم انتهاك الحدود الدولية ، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، واحترام السيادة على الموارد الطبيعية وأن من الضروري إيجاد حلول عادلة وعظيمة للمشاكل والأزمات الموجودة في المنطقة على أساس أحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وانسحاب قوات الاحتلال الأجنبية وحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير المصير والاستقلال .

٣ - ويطيه تؤكد جمهورية الأرجنتين الجهود التي تبذلها بلدان عدم الانحياز وغيرها من الدول الساحلية الصديقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لتعزيز الأمن والتعاون في تلك المنطقة ، وتمتد أن تحقيق هذا الهدف يحتم اتخاذ تدابير لخفض وجود القوات العسكرية من خارج المنطقة ، وسحب أساطيل الدول الكبرى وإزالة القواعد العسكرية الاستعمارية الأجنبية ، التي يشكل وجودها خطرا على استقلال دول المنطقة وسلامتها الإقليمية .

أفغانستان

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٠ آب / أغسطس ١٩٨٤]

- ١ - ان الحالة العالمية الناجمة عن السياسات المتسمة بالسفامة واللامسؤولية التي تتبعها الامبريالية العالمية ، وعلى رأسها امبريالية الولايات المتحدة ، لتثير قلقا كبيرا للبشرية قاطبة .
- ٢ - ان استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، بط في ذلك التهديد بالقوة النووية في العلاقات الدولية والتدخل العسكري والتدخل في شؤون البلدان الأخرى ، والعدوان على استقلالها ونهب مواردها ، وانكاس الحرب الباردة ، والوجود العسكري وتكوين القواعد العسكرية وتكثيف سباق التسلح ، وبخاصة فيما يتصل بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، هذه الأمور التي تعتبر الامبريالية مسؤولة عنها ، انط يشكّل صورة قاتمة لعالم اليوم .
- ٣ - ان الحالة الحرجة والخطرة في البحر الكاريبي وامريكا الوسطى ، والشرق الأوسط ، وجنوب غرب وجنوب شرق آسيا ، وفي أنحاء أخرى من العالم التي خلقتها الأوساط الامبريالية لتحقيق اطامعها الامبريالية لهي تهديد سافر للسلم والأمن في العالم .
- ٤ - ان البحر الأبيض المتوسط هو احدى مناطق العالم التي لا تقوم فيها الولايات المتحدة الامبريالية فحسب ، بتعزيز وجودها العسكري في المجال الخاضع لرقابتها ، بل تلجأ الى تدخل عسكري صريح حيثما ترى حسب وجهة نظرها ان " مصالحها الحيوية " تتعرض للخطر .
- ٥ - ولكي تستغل امبريالية الولايات المتحدة الموارد الأولية للبحر الأبيض المتوسط بغية الهيمنة على زيت الشرق الأوسط وايجاد رأس جسر لها في الأطنان الاستراتيجية المشرفة على الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، والشرق الأوسط ، والخليج ، وافريقيا الاستوائية ، والمحيط الهندي ، فهي تلجأ الى العنف ، وتمارس ضغطا على الدول المحايدة في المنطقة ، وتتدخل في شؤون جنوب اوربا ، وتضغط بقوة على البلدان العربية التقدمية في شمال افريقيا والشرق الأوسط ، وتقمع حركات التحرير الوطني ، وتقيم دكتاتوريات رجعية ملائمة لها .

٦ - ومنذ سنة ١٩٧٠ والبننتغون يحث منظمة حلف شمال الأطلسي على مضاعفة الوحدات الحربية المتأهبة في البحر الأبيض المتوسط والمستعدة للعمل بعد اخطار قصير . وان الأسطول الامريكى السادس المكون من حاملات طائرات ، وسفن دوريات ، وغواصات آلية ، وطائرات مقاتلة موجود هنا منذ الحرب العالمية الثانية ، وقد عزز الى حد كبير منذئذ .

٧ - وان الولايات المتحدة الامبريالية ، بتحديشها وتعزيزها لقواعدها العسكرية في اسبانيا وايطاليا وتركيا واليونان ، ان اشركت عددا من بلدان البحر الأبيض المتوسط في المجابهة ، وبتزويدها اسرائيل وتركيا بقادير هائلة من الأسلحة بغية مضاعفة وجودها العسكري ، وبوزعها عدد كبير من القذائف التسيارية في ايطاليا من جهة ، وبإثارتها عدم الاستقرار من جهة أخرى ، فهي لا تعرض للخطر السلم والأمن في البحر الأبيض المتوسط فحسب ، بل وفي أوروبا عامة .

٨ - ان الولايات المتحدة الامبريالية التي تسعى الى الهيمنة على العالم ، ان تستخدم " التهديد السوفياتي " كستار ، تعيد بصورة مكشوفة من جديد سياسة القوة ، وتضاعف من التسلح ، وتعزز من قواتها العسكرية العدوانية على مقياس واسع ، وفي نفس الوقت تخطط لتقوية منظمة حلف شمال الأطلسي ، وهو كتلة عسكرية عدوانية ، وتقوم بوضع انواع جديدة من الأسلحة النووية في اوروبا وتزيد من القواعد العسكرية العدوانية في أنحاء عديدة من العالم ، بما فيها البحر الأبيض المتوسط .

٩ - ان واشنطن التي تستخدم أيضا نفس " التهديد " تسعى الى تخويف شركائهم في حلف شمال الأطلسي بغية تعجيل سباق التسلح وفرض أسلحة نووية ووسائل اطلاقها على بلدان البحر الأبيض المتوسط .

١٠ - وخلافا للمزاعم الزائفة من الولايات المتحدة الامبريالية فيما يتعلق بما يسمى " التهديد السوفياتي " ، لا يشكل الاتحاد السوفياتي تهديدا للسلم والأمن في العالم . فاقترحاته ومبادراته الواقعية للحفاظ على السلم والأمن في العالم ، ولبناء الثقة والتعاون فيما بين الأمم انط هي دليل واضح على هذه الحقيقة .

١١ - وان جمهورية افغانستان الديمقراطية ، لتكرس اهتمامها خاصة لمسألة السلم والأمن في العالم أجمع ، بما في ذلك البحر الأبيض المتوسط الذي أصبح من أخطر مراكز التوتر التي تهدد السلم والأمن العالميين .

١٢ - وعلى العموم ، فنحن نعتقد اعتقادا راسخا ان في الامكان ضمان السلم والأمن اذا ما تم الاستمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتقيد بها واحترامها ، وضمن التطور السلمي من جميع النواحي ، واحترمت هوية وسيادة كل أمة وأعيد تشكيل العلاقات الدولية

على أساس من المساواة والاحترام المتبادل بغية ازالة التوتر والمواجهة والاستعاضة عنهما
بالانفراج والتعاون والتفاهم المتبادل .

١٣ - ونحن على اقتناع قوى أن المقترحات الخلاقة التي قدمها الاتحاد السوفياتي في
مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها ، واقتراحات حظر الأسلحة النيوترونية
واعداد اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الكيميائية ، والاقتراحات بشأن معاهدة للحظر العام
والكامل لتجارب الأسلحة النووية ، والاقتراح المشترك للبلدان الاشتراكية لمعاهدة بشأن
عدم استخدام القوة العسكرية والحفاظ على علاقات سلمية وغيرها من المبادرات السوفياتية
التي تكتسب أهمية متزايدة في العالم السياسي الأوروبي والعالمي ، من شأن ذلك كله
أن يؤدي دورا بناء في الحفاظ على السلم والأمن والتوصل الى نزع كامل للسلاح في العالم .

١٤ - وان جمهورية افغانستان الديمقراطية ترى أن التنفيذ المباشر لوثيقة هلسنكي
بشأن البحر الأبيض المتوسط ، ولعمل الاتفاقات التي تم التوصل اليها في مؤتمر مدريد
والاقتراح البناء للاتحاد السوفياتي بشأن البحر الأبيض المتوسط هي السبيل الوحيد
لتحويل البحر الأبيض المتوسط من حلبة للمواجهة العسكرية والسياسية الى منطقة سلم
وتعاون .

اكوارور

[الأصل : بالاسبانية]

[٢٨ب/اغسطس ١٩٨٤]

١ - ان حكومة اكوارور تؤيد أي مبادرة تؤدي الى التقليل من التوترات وتعزيز الثقة
والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٢ - وان حكومة اكوارور تسليما منها بالارتباط الوثيق القائم بين السلم والأمن الدوليين
والسلم والأمن في تلك المنطقة ، تؤيد الضرورة الملحة للتطبيق الدقيق للمبادئ الواردة في
قرار الجمعية العامة ١٨٩/٣٨ ، ولا سيما المبادئ المتعلقة بالسلامة الاقليمية ، وعدم
استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وتسوية
المنازعات بالطرق السلمية .

بلغاريا

[الأصل : بالروسية]

[٨ آب/اغسطس ١٩٨٤]

- ١- يشهد ادراج مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في جداول أعمال الدورات الأخيرة للجمعية العامة على أهمية هذه المسألة في الهيكل العام للعلاقات الدولية . كما أن الحكم الوارد في الوثيقة الختامية الموقعة في هلسنكي بأن الأمن في أوروبا ، الذي ينظر إليه في الاطار الأوسع للأمن في العالم ، يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، لا يزال يحتفظ اليوم بقوته كاملة .
- ٢- ولا تزال منطقة البحر الأبيض المتوسط تمثل منطقة نزاع وتوتر يهدد السلم والأمن في أوروبا والعالم . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة الى استمرار الاحتلال الاسرائيلي للبنان وإلى الأعمال العدوانية التي تشنها اسرائيل ضد البلدان العربية الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط . كما أن مشكلة قبرص لم يتم التوصل بعد الى حل لها .
- ٣- وتزايد حدة التوتر في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة في الآونة الأخيرة ، نتيجة لما تضعه بعض البلدان الامبريالية من خطط لاستخدام تلك المنطقة كمنطقة انطلاق للعدوان على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والبلدان الأوروبية الاشتراكية . فنشر الصواريخ النووية المتوسطة المدى في أراضي ايطاليا يزيد من خطورة احتمال توجيه ضربة نووية مفاجئة ضد أراضي الاتحاد السوفياتي ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وغيرها من البلدان الاشتراكية . وهذا التهديد حقيقي ، اذا أخذنا في الاعتبار العدد الضخم من القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والمنظمة حلف شمال الأطلسي ، المنتشرة في مناطق مختلفة من منطقة البحر الأبيض المتوسط .
- ٤- وتشعر البلدان الاشتراكية ، بما في ذلك جمهورية بلغاريا الشعبية ، بالقلق خاصة بسبب تفاقم الوضع في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وما فتئت هذه البلدان تقترح تدابير محددة ترمي الى تخفيف حدة المواجهة العسكرية في المنطقة وإلى تحويل المنطقة الى منطقة

سلم وأمن وتعاون . ومن هذه التدابير مثلا ، الاقتراحات التي قد متها هذه البلدان بشأن الاتفاق على تخفيض عدد القوات المسلحة في المنطقة ، وخرج السفن المزودة بأسلحة نووية منها ، والامتناع عن نشر الأسلحة النووية في أراضي دول البحر الأبيض المتوسط غير النووية ، وتحميل الدول النووية مسؤولية عدم استعمال الأسلحة النووية ضد بلدان البحر الأبيض المتوسط التي لا تسمح بنشر تلك الأسلحة في أراضيها .

٥- وتهتم جمهورية بلغاريا الشعبية اهتماما خاصا بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . فبلغاريا تشترك في الحدود مع ثلاث من دول البحر الأبيض المتوسط ، تدخل اثنتان منها في عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي ، وتوجد في أراضيها قواعد عسكرية أمريكية وأسلحة نووية . والبحر الأبيض المتوسط هو البحر الطبيعي الوحيد الذي تمارس من خلاله جمهورية بلغاريا الشعبية التبادل التجاري مع قارات العالم الأخرى . وتعد بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط نفسها من شركاء بلغاريا الاقتصاديين الأساسيين خارج نطاق مجلس التعاضد الاقتصادي . وترتبط جمهورية بلغاريا الشعبية مع غالبية تلك الدول تاريخيا بروابط التقاليد الثقافية والتعاون . وهذا هو السبب في أن السلم والأمن في المنطقة يمثلان أهمية مباشرة لأمن جمهورية بلغاريا الشعبية ، التي تجاور البحر الأبيض المتوسط وترتبط به ارتباطا مباشرا . ومن هذا المنطلق ، فإننا نتمسك بالموقف الذي أكدت عليه الجمعية العامة في قرارها ١١٨/٣٧ بأن أمن منطقة ساحل البحر الأبيض المتوسط وأمن المناطق المجاورة مترابطان .

٦- وجمهورية بلغاريا الشعبية مقتنعة بوجود وسائل لتحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط من منطقة نزاع وتوتر إلى منطقة سلم وأمن وتعاون . وفي هذا الصدد ، توجد بالفعل اقتراحات محددة . وينبغي ، قبل أي شيء ، توافر مجرد حسن النية من جهة جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط وغيرها من البلدان المهتمة من أجل التوصل إلى نتائج ايجابية ملموسة في سبيل تحقيق هذا الهدف السامى .

بولندا

[الأصل : بالانكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤]

١- ان بولندا ، بوصفها دولة موقعة على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، قد التزمت سياسيا بالتعاون مع الدول الاخرى بغية تعزيز الانفراج وأوضاع الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذلك تطوير التعاون مع بلدان المنطقة . وان ضرورة مواصلة هذه المطبات لتتبع من الروابط الوثيقة بين الأمن الأوروبي وأمن البحر الأبيض المتوسط ، كما هو مسجل في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - كما تنبوع من التطور المشير للطلق للحالة في تلك المنطقة . وان تكديس الأسلحة النووية المتراكمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط قد ازداد نتيجة لوزع القذائف النووية الأمريكية المتوسطة المدى الجديدة . وتسهم هذه الخطوات في مضاعفة التوتر وزيادة خطر وقوع نزاع يهدد السلم في أوروبا وفي كافة انحاء العالم .

٢- ولقد عارضت بولندا دائما ، جنباً الى جنب مع الدول الاخرى الأعضاء في حلف وارسو ، ادخال اسلحة نووية الى منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وأيدت دائما اعلانها منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وكذلك شمولها بنطاق تدابير بناء الثقة في الميدان العسكري المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

٣- وان استمرار النزاع في الشرق الأوسط ليمثل عاملاً كبيراً من عوامل زعزعة الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، مع ما يرافق ذلك من آثار سلبية على العلاقات الدولية عامة . وان اطفاء بؤرة التوتر الحارة والخطيرة هذه يتطلب حسب رأي بولندا تسوية شاملة ودائمة للمشكلة يشارك فيها جميع الأطراف المعنية ، وتنص على ما يلي : انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ، تقديم ضمانات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ، الاعتراف بحقوق الشعب العربي في فلسطين ، بما في ذلك حقه في دولة ذات سيادة ، وكذلك ايجاد ضمانات أمنية لجميع الدول في المنطقة .

٤- ان العلاقات السياسية الوثيقة والتعاون الاقتصادي والثقافي مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط والتعاون اللاتمهيزي في جميع المستويات لتشكيل العناصر الطموحة في أعمال الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وكذلك في توطيد دعائم السلم والأمن في أوروبا وفي كافة انحاء العالم .

.../...

٥- وان بولندا ، ان تعي الاعتبارات المذكورة اعلاه ، قد قدمت مساهمة كبيرة فسي اجتماع خبراء دول مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا المعقود في فاليتا ، مالطة ، بحثا عن أنسب اشكال التعاون بين الدول المشاركة في المؤتمر ودول البحر الأبيض المتوسط التي لم تشترك فيه . وللأسباب ذاتها على وجه الدقة ، تعلق بولندا أهمية كبيرة على الندوة المعنية بالتعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي ستعقد في فيينسيا في تشرين الاول / اكتوبر القادم .

تايييد

[الاصل : بالانكليزية]

[٣ تموز / يولييه ١٩٨٤]

- ١- ينبغي التأكيد على التدابير الاقليمية الرامية الى تعزيز السلم فيما بين الأمم بالوسائل السلمية وتنفيذها بنشاط بغية تحقيق نتائج ملموسة كما ورد في المادتين ٥٢ - ٥٤ من الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة .
- ٢- وأن تبذل جهود لتنطبع في ذهن دول منطقة البحر الأبيض المتوسط الحقيقية القائلة أن الاضرار التي حدثت في الماضي وتحدث الان ، كانت نتيجة النزاعات ، وأن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والتعاون في المنطقة هو الحل الوسط السلمي والفعال المقبول لدى الجميع .
- ٣- وينبغي أن يطلب من دول منطقة البحر الأبيض المتوسط أن تحاول تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين ، مع التأكيد على اقامة علاقات طيبة بين البلدان المتجاورة ، وهذا هو عامل هام في تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة .
- ٤- وينبغي أن يطلب الى الدول الكبرى أن توقف تدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ، وخاصة في الشؤون العسكرية ، لأن هذا التدخل يمكن أن يسودي بسهولة الى نزاعات .
- ٥- وحين تقوم الدول الكبرى ببيع الاسلحة ، عليها أن تراعي المبادئ الانسانية ، لأن الاسلحة الجبارة لا تدمر فحسب القوات المتناوثة ، بل تؤثر ايضا على الناس الابرياء الذين لا ضلع لهم بالنزاعات .

.../...

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤]

١- أثبت النظر في مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة جدية القلق الذي يشعر به ممثلو الدول الاعضاء من جراء الحالة في المنطقة .

٢- ولقد ازدادت الحالة حدة في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ انعقاد تلك الدورة نتيجة للمطامع العسكرية المتطرفة والتدخل العسكري الصريح للقوى الامبريالية وفي المقام الأول الولايات المتحدة الامريكية . وان التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل الذي سبب معاناة تفوق الوصف لشعوب شرقي البحر الابيض المتوسط ، قد عززه التدخل السافر للولايات المتحدة في لبنان . ويستمر الضغط الواضح ضد الجماهيرية العربية الليبية ، والتهديدات ضد الجمهورية العربية السورية والتدخل في الشؤون الداخلية لقبرص وغيرها من دول البحر الابيض المتوسط المستقلة .

٣- وقد ازدادت خطورة التهديد لدول المنطقة نتيجة لوزع الولايات المتحدة قذائف انسيابية في صقلية سددة على وجه التحديد نحو البلدان العربية وغيرها . كما ازداد التهديد نتيجة لتدابير اخرى اتخذتها الولايات المتحدة وحلفاءها تحت راية تعزيز الجناح الجنوبي لمنظمة حلف شمال الاطلسي .

٤- وهذا كله يتعارض مباشرة مع أحكام قرار الجمعية العامة ١٨٩/٣٨ ومع فكرة اعلان البحر الأبيض المتوسط منطقة أمن وتعاون .

٥- ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ثابتة في دعوتها الى جعل البحر الابيض المتوسط منطقة سلم دائم وتعاون مشر ، فتتيسر بذلك عودة الحالة الدولية عامة الى حالتها السوية . وان مد نطاق تدابير بناء الثقة لتشمل هذه المنطقة في الميدان العسكري وتخفيض القوات العسكرية ، وفي المقام الاول القوات البحرية ، وسحب السفن المجهزة بأسلحة نووية من البحر الابيض المتوسط ، وعدم وزع أسلحة نووية في أراضي بلدان البحر الابيض المتوسط غير النووية ، وأي تعهد من الدول النووية بعدم استخدام أسلحة نووية ضد أي بلد من بلدان البحر الابيض المتوسط لا يسمح بوزع هذه الاسلحة في اراضيه ، يمكن أن توفر نقاط انطلاق نحو هذا الهدف .

- ٦- ان بعض التدابير الاخرى الرامية الى التقليل من التوتر في مناطق منها حوض البحر الابيض المتوسط مبينة في رد البعثة الدائمة لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٤ على طلب الأمين العام معلومات عن الحد من النشاط البحري والاسلحة البحرية .
- ٧- وان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لتؤيد تأييدا كاملا جهود القوى المحبة للسلام من أجل تعزيز الثقة في منطقة البحر الابيض المتوسط وتشجيع التعاون السلمي فيها ، وهي تؤيد كليا المفهوم الاساسي للترابط بين الأمن في البحر الابيض المتوسط والأمن في المناطق المجاورة .
- ٨- وستيسر جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بكافة السبل ، تحقيق فكرة جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة سلم وتعاون ، وهي مستعدة للاشتراك على نحو نشيط في مناقشة تجرى لهذه المسألة في الامم المتحدة وفي محافل دولية أخرى .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[١٦ تموز/يوليه ١٩٨٤]

- ١- ان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تشاطر كثيرا من الدول قلقها ازاء الحالة الحاصلة في منطقة البحر الابيض المتوسط نتيجة لاستمرار الدول الاميرالية في انتهاج سياسة تصعيد المواجهة العسكرية السياسية هناك ، وزيادة حدة التوتر .
- ٢- وفي الأونة الأخيرة تتعقد الحالة في تلك المنطقة بشكل خطير نتيجة لعدد كبير من العوامل التي تسببت في ظهورها الولايات المتحدة الامريكية وعدد ممن حلفائها ، وبصفة خاصة قيام الولايات المتحدة بوزع قذائف نووية للضربة الاولى في ايطاليا ، و " التعاون الاستراتيجي " بين الولايات المتحدة واسرائيل ، والتدخل العسكري المباشر للولايات المتحدة في لبنان ، وقيام الولايات المتحدة بالضغط السافر على ليبيا ، واساءة الحالة في قبرص ، والضغط العسكري السياسي من جانب الولايات المتحدة على دول أخرى ذات سيادة في منطقة البحر الابيض المتوسط .
- ٣- وعلى وجه العموم فان أعمال الولايات المتحدة وعدد من حلفائها تتعارض مع مهمة تحويل البحر المتوسط الى منطقة أمن وتعاون .
- ٤- وما زالت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد جعل منطقة البحر المتوسط منطقة سلم متين وتعاون ، على نحو ما جاء في رد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ذي الصلة بهذا الموضوع ، والمعتم في الوثيقة A/37/355/Add.3 . وسيأتى تحقيق هذه الاهداف باتخاذ تدابير لتقليل الخطر النووي وتخفيض الاسلحة النووية في البحر المتوسط . ومما سيسهم اسهاما كبيرا في تعزيز الأمن في منطقة البحر المتوسط الامتناع عن وزع الاسلحة النووية في اقاليم بلدان البحر المتوسط غير الحائزة للأسلحة النووية ، وتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الاسلحة النووية ضد أي بلد من بلدان البحر المتوسط ، وعدم السماح بوزع هذه الاسلحة فيها ، وسحب السفن الحاملة للأسلحة النووية من البحر المتوسط ، واجراء تخفيض مناظر في هذه المنطقة للقوات المسلحة وفي المقام الاول للاساطيل العسكرية .
- ٥- ومما يحقق هذا الغرض المذكور كذلك انتشار تدابير بناء الثقة في المجال العسكري في هذه المنطقة ، تلك التدابير التي اثبتت أهميتها بالفعل في الممارسة الدولية .

.. / ..

٦- وكذلك فإن التطور الايجابي للحالة في هذه المنطقة سيمكن من تحقيقه اتخاذ تدابير في نطاق البحر المتوسط للحد من الانشطة العسكرية البحرية والاسلحة العسكرية البحرية ، التي تناقش في الوقت الحاضر على اوسع نطاق جغرافي في الامم المتحدة . ويرد موقف جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ازاء هذه التدابير في ردها على مذكرتي الامين العام DDA/6-84/CNAV و DDA/7-84/SNAV المؤرختين في ٢٥ نيسان /ابريل ١٩٨٤ .

٧- وتعتقد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان الحالة في منطقة مهمة للغاية لمصير السلم مثل منطقة البحر الابيض المتوسط تؤثر تأثرا مباشرا على المصالح الامنية لبلدان المجتمع الاشتراكي ، بسبب ارتباطها الوثيق بأمن المناطق المجاورة . وانطلاقا من هذا فان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تعلق أهمية كبيرة على تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، بما في ذلك اقامة منطقة سلم وامن وتعاون في هذه المنطقة ، وهي على استعداد لبذل كل جهد لتحقيق هذا الهدف على اساس المساواة ، مع المراعاة التامة لمصالح الشعوب ومصالح السلم والامن الدولي . ومن المهم في ذلك أن تبدي جميع البلدان موقفا بناء و ارادة سياسية لتحقيق نتائج ايجابية واقعية وملموسة .

السودان

[الأصل : بالعربية]
[٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤]

١ - بالاشارة لقرار الجمعية العامة بالرقم ١٨٩/٣٨ الصادر في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣، فان حكومة جمهورية السودان الديمقراطية ترى بأن البحث عن سبيل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يتم بمعزل عن تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة . لقد أصبح واضحا للأسرة الدولية أن السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق الا بايجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع فيه . ان تعزيز الأمن والتعاون في منطقة الشرق الأوسط لا بد أن يقوم على السلم القائم على العدل وليس السلم المفروض بأسنة الرماح . لقد أكد ذلك التوجه مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي انعقد في فاس في العام ١٩٨٢ والذي شارك فيه السودان والذي أبدى توجهها حقيقيا نحو السلام القائم على العدل والذي يضمن أمن وسلامة كل دول المنطقة ويحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرضه . ان هذا السلام لن ترس قواعده دون مشاركة الشعب الفلسطيني مثلا في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

٢ - من هذا المنطلق فان السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط لن يتأتى الا باجبار اسرائيل على الامتثال لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة بانسحابها انسحابا كاملا وغير مشروط من كافة الاراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية واعترافها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

٣ - ان تعزيز الأمن والتعاون بين دول منطقة البحر الأبيض المتوسط مرهون بالتزام دول المنطقة التزاما كاملا ببادئ اعلان تعزيز الأمن الدولي الوارد في القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) والالتزام ببادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول واستقلالها السياسي وعدم جواز استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها وحل الخلافات بالوسائل السلمية وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام الكامل بما ورد في قرار الجمعية العامة ١٨٩/٣٨ ودعم الأمن والتعاون في المنطقة من خلال دعم العلاقات الشائبة وتعزيزها .

٤ - ان مفهوم منطقة السلم في الشرق الأوسط يمكن أن يشكل اسهاما كبيرا في صون

الأمن والسلم الدوليين اذا قام المفهوم على مبدأ تحقيق السلام العادل والشامل فـسي المنطقة . ولعل في دعم تنشيط الحوار العربي الأوروبي بجانب اطار الامم المتحدة والمحافل الاقليمية في المنطقة ما يساهم في تعزيز مفهوم منطقة السلم في الشرق الأوسط وتعزيز الأمن والتعاون فيها .

العراق

[الأصل : بالعربية]

[١٨ نيسان / ابريل ١٩٨٤]

١ - ان أمن منطقة البحر المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن الدوليين مما يتطلب مزيدا من الجهود لتخفيف حدة التوتر الدولي .

٢ - الاسهام في ايجاد مناخ دولي تسوده ظروف الثقة والأمن والتعاون وبينى على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية وعدم التدخل بجميع انواعه وعدم انتهاك الحدود الدولية واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، ان ذلك من شأنه أن يزيد من تعزيز الأمن والتعاون في منطقة حيوية من العالم وهي البحر الأبيض المتوسط .

٣ - ان تسوية المنازعات التي تنشأ بين دول المنطقة بالوسائل السلمية وايجاد حلول عادلة وعظيمة للمشاكل والأزمات في المنطقة على أساس أحكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة سيسهم في تحقيق هدف تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط .

٤ - ان تحويل منطقة البحر المتوسط الى منطقة سلام وأمن وتعاون كما أوصت بذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات قمة عدم الانحياز له أهمية خاصة ويشكل اجراء من شأنه الارتقاء بالأمن في المنطقة .

٥ - بالنظر لكون الشرق الأوسط يمثل جزءا من منطقة البحر المتوسط ، لذا فان تعزيز الأمن والتعاون في المنطقة يتطلب ايجاد حل عادل لجوهر مشكلة المنطقة وهي القضية الفلسطينية على أساس الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتأمين تنفيذ جميع حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف . كما يتطلب الامر معالجة الحالة الخطيرة التي خلقتها اسرائيل في المنطقة جراء احتلالها وضمها للأراضي الفلسطينية والعربية الاخرى بما فيها القدس واستمرارها في بناء المستوطنات وتصعيد عدوانها على الشعب الفلسطيني وعلى البلدان العربية المجاورة وتحديدها لقرارات الهيئات الدولية ذات الصلة .

٦ - ان مسؤولية خاصة تقع على عاتق الدول التي تستطيع بحكم موقعها أن تشارك بحل المنازعات والأزمات التي توجد في هذه المنطقة . ان على الدول المذكورة أن تساعد في

.../...

التوصل الى حل للقضية الفلسطينية والمساهمة في تحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

٧ - رفض وجود القوات العسكرية الاجنبية في المنطقة وازالة جميع القواعد العسكرية منها وعدم تقديم أية تسهيلات لمثل هذه القوات بأية صيغة من الصيغ والامتناع عن الدخول في تحالفات عسكرية اجنبية .

كوبا

[الأصل : بالاسبانية]

[٢٩ حزيران /يونيه ١٩٨٤]

١ - ان كوبا تؤيد تحويل البحر الأبيض المتوسط الى منطقة سلم وتعاون دولي ويدعو الى تفكيك القواعد البحرية القائمة في المنطقة، بوصفها متطلبات لا غنى عنها لاقرار هذه الحالة في البحر الأبيض المتوسط .

٢ - وان يدرك الممثل الدائم مدى تعقد هذه الاهداف ونطاقها ، فانه يرى أن على الدول الساحلية فضلا عن الدول الاجنبية أن تعتمد سلسلة من التدابير والتعهدات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل تساعد على تخفيف حدة التوتر وتعزيز الثقة والأمن في المنطقة .

ويكون ذلك على النحو التالي :

(أ) منع اقامة مزيد من الاسلحة النووية على متن السفن والغواصات وحاملات الطائرات العاملة في المنطقة .

(ب) منع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وكذلك أى عمل من أعمال القرصنة أو الحصار أو التحرش البحرى بين الدول الساحلية أو التي تقوم بها دولة اجنبية ضد أى منها .

(ج) قصر المناورات البحرية على المياه الإقليمية للبلدان المشتركة فيها .

(د) اتخاذ البلدان المعنية جميع التدابير اللازمة لضمان المرور الحر لأى نوع من أنواع السفن وحرية حركتها وأمن النقل البحرى في المضائق والقنوات وذلك وفقاً للمبادئ التي أقرها القانون الدولي وقانون البحار .

٣ - كما تحت كوبا الأمم المتحدة والبلدان المعنية على حل أى خلافات بين الدول

••/••

الساحلية بالوسائل السلمية ، ولا سيما تلك الخلافات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط وبالنزاع التركي - اليوناني - القبرصي .

٤ - وتعتبر كوبا أن تهيئة مناخ سلم في الشرق الأوسط سيساعد في زيادة النقطة البحرية واستقراره في قناة السويس والبحر الأحمر ، مما يعود ببالغ الفائدة على عدد كبير من البلدان ، لا سيما بلدان البحر الأبيض المتوسط ذاتها .

المغرب

[الأصل : بالعربية]

[٢٤ تموز/ يولييه ١٩٨٤]

١- يعتبر المغرب - ماضيا وحاضرا - أشد ما يكون تمجيذا ووفاء لفكرة ارساء دعائم السلام والأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط، تلك الفكرة التي يصبو دوما الى بلورتها بشكل واقعي ملموس طبقا للقرار 102/36 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ .

٢- فمئذ حصول المغرب على الاستقلال وهو يوالي دفاعه عن مسألة السلام والأمن والتعاون التي تعتبر من اهم قضايا الساعة على الساحة الدولية . ويتجلى ذلك بوضوح في مقتطفات من تصريحات صاحب الجلالة في العديد من المناسبات واللقاءات، التي عرف من خلالها بوجهة نظر المغرب بخصوص هذه المسألة ، وفي تدخلات السادة وزراء خارجية المملكة المغربية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها العادية المتعاقبة ، وتدخلات رؤساء الوفود المغربية لدى مؤتمر الأمن والتعاون بأوروبا .

٣- فلقد صرح صاحب الجلالة خلال مناسبات عديدة بأن التقارب والتعاون بين دول البحر الابيض المتوسط من شأنهما أن يعمقا ويرسخا روابط التفاهم والتآزر بين شعوبها ، ويعملا على تفتحها وحماية رصيدها الثقافي والحضاري . كما أكد غير مرة أنه مهما كانت بلدان شمال افريقيا تنتمي الى الحضارة العربية والسلامية ، فان هذا لا يشكل حاجزا امام اشتراكها الفعلي مع باقي بلدان غرب البحر الابيض المتوسط ، وليس هناك ما يمنع تحول هذا التضامن الى اتفاق دولي متعدد الاطراف مشيرا الى ان المغرب رغم امكانياته المتواضعة لم يأل جهدا في المشاركة بفعالية قصد الاسهام في اثراء وازدهار هذه المنطقة . كما ركز صاحب الجلالة على الدور الذي ينبغي ان تقوم به البلدان المتوسطية للمشاركة في الحفاظ على الاستقرار والتوازن والسلام في العالم .

٤- كما صرح المسؤولون المخاربة في لقاءات عديدة انه من مصلحة جميع الدول المتوسطية أن تعمل على انعاش التعاون فيما بينها سواء بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف . هذا التعاون ينبغي ان يشمل كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية مما سيتيح لهذه البلدان حماية السلام في هذا الجزء من العالم .

.../...

٥- وخلال الدورات المتعاقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن وزراء خارجية المملكة المغربية صراحة في خطاباتهم عن وجهة نظر المغرب بخصوص هذه المسألة التي تعتبر من أهم المشاكل ، موضحين أن معطيات العالم المعاصر بخصوص هذا البحر مهما تباينت ، لم تعمل في حقيقتها على تحريف الأسس الجيوإلتيكية والاقتصادية للتداخل التاريخي بين شعوب هذه المنطقة ، ومبديين تخوفاتهم مما قد ينجم عنه تهديد السلام فيها .

٦- ولقد اعترف المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا بأن الروابط الثقافية والاقتصادية ووازع أمن ضفتي هذا البحر ستجعل من المغرب والدول الساحلية الأخرى المدافع الشرعي عن الأمن وتطوير العلاقات بين شعوب المنطقة . وخلال انعقاد هذا المؤتمر بجنيف بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٧٣ ، أشار رئيس الوفد المغربي الى ضرورة اتخاذ قرار يسمح له بالمشاركة في مختلف مراحل العمل والمساهمة بقدر المستطاع في خلق مناخ ملائم للتفاهم بين أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط ، مما سيحد وبها الى ارساء دعائم التعاون المتبادل والرخاء والازدهار الحقيقي الذي يعتبر عاملاً هاماً لتحقيق الأمن والسلام . ويعتبر المغرب اليوم أكثر من أى وقت مضى ان منطقة البحر الأبيض المتوسط من اهم المحاور التي يتركز عليها مصير أوروبا ، ومنطقة من المناطق الساخنة التي تشكل خطراً على أوروبا بفصل استفحال الصراعات بها ومن اهمها الصراع القائم بين القوميتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية .

٧- وفي بلغراد بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٧٧ ، صرح رئيس الوفد المغربي امام الجلسة العمومية للمؤتمر الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا في هذا الصدد انه بخصوص منطقة البحر الأبيض المتوسط لم يأل المغرب جهداً من اجل الدفاع عن تدعيم الروابط الموجودة بين الدول المتوسطية وأوروبا في مجالي الأمن والتعاون . كما ركز على ضرورة جعل هذه المنطقة " بحيرة سلام " بعيدة على كل ما من شأنه ان يؤدي الى خلق نوع من الاستقطاب والبلبلة داخل بلدانها . فالأمن والتعاون بين شطري هذه البحيرة يفترضان ويتطلبان اقامة علاقات من التفاهم والثقة والصداقة بين الشعوب الأوروبية والعربية تتمحور حول التبادل الفكري الانساني والمادى والعقلاني . فأوروبا والدول المتوسطية ينبغي لها أن تعمل اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، على ارساء قواعد سياسة أمنية موحدة تترجم تضامنها المادى والانسانى .

٨- والمغرب في هذا الصدد ليقدر اهتمام المؤتمر الخاص بالتعاون وبالقضايا التي تشغل بلادنا وذلك باضافة نص خاص بالأمن والتعاون في المنطقة المتوسطية الى البيان الختامي لهلسنكي الذي تم اتخاذه سنة ١٩٧٥ .

٩- وخلال تدخل رئيس الوفد المغربي بمدير أمام المؤتمر المذكور بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٨٠ أعرب هذا الأخير عن أمل المغرب في أن ينكب المؤتمر على دراسة هذه المسألة ويمنح من خلالها للمغرب ولباقي الدول المتوسطية الجنوبية المكانة التي تستحقها بحكم الطبيعة ليصبح الجميع شركاء بحصص كاملة . كما ذكر بالاجتماع الذي انعقد بمالطا في فبراير ١٩٧٩ حول ما من شأنه أن يؤدي الى تعزيز وتدعيم التعاون بالمنطقة بالرغم من أن طبيعة مشاركة المغرب لم تكن تسمح له بالاسهام بفعالية في اشغال هذا الاجتماع . كما نوه بترحيب كل من اسبانيا والمغرب بفكرة الربط القارى التي سوف تعمل على ربط أوروبا عن طريق جبل طارق بافريقيا والعالم العربي عن طريق المغرب . فهذا المشروع الذى حصل على دعم العديد من الدول الافريقية والأوروبية من شأنه أن يتيح للقارتين معا التوصل الى التنمية الحقيقية وتعميق روابط التعاون والتبادل بينهما بأسرع السبل وأنجعها .

١٠- وتطرق رئيس الوفد المغربي في خطابه امام المؤتمر الخاص بتدابير الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا المنعقد بأستوكهولم بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٨٤ ، الى أن المغرب مقتنع بأنه أصبح من الأكيد ان التدابير الخاصة بنزع السلاح لا ينبغي أن تقتصر فقط على القارة الأوروبية وانما يجب تطبيقها وتعميمها على كل الدول الموجودة على سواحل البحر الأبيض المتوسط . وهذا راجع الى أن المغرب تعنيه مباشرة تلك التدابير الفعلية التي يمكن تبنيها بخصوص تعزيز أمن الدول الأعضاء وانعاش مسألة نزع السلاح . وانطلاقا من الأهمية الخاصة لهذه التدابير سبق للمغرب أن عبر عن تطلعاته خلال اجتماعي بلغراد ومدير لان يكون شريكا لأوروبا في تناول القضايا المستعصية التي تهم المنطقة .

١١- من كل ما سلف ذكره يمكن القول بأن موقف المغرب يتمحور حول ضرورة جعل البحر الابيض المتوسط " بحيرة سلام " ومجالا خصبا للتعاون المثمر والتفاهم الدائم بين شعوبه ، مما سيساعد على عدم فسخ المجال للتدخلات الأجنبية التي تستهدفه كمجال للتطاحن والمنافسة الاستراتيجية والجيوبوليتيكية . وهو يرى أنه من الاصلح لهذه المنطقة أن تبقى على الدوام صلة وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب ، ومهدا حقيقيا للحضارة الانسانية .

اليونان

[الأصل : بالانكليزية]

[١١ تموز/يوليه ١٩٨٤]

- ١- ان أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لليونان هو تعزيز الصداقة والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وهذه مسألة وثيقة الارتباط بالسلم والأمن الدوليين . وتعتقد الحكومة اليونانية أن منطقة البحر الأبيض المتوسط ينبغي أن تختص بالناس القاطنين فيها دون وجود لأساطيل الدول الكبرى فيها وبدون مناورات عسكرية تعرض للخطر السلم في هذه المنطقة الحساسة والسريعة الالتهاب التي هذا الحد .
- ٢- ولقد اتبعت اليونان ولا تزال تتبع سياسة قائمة على الصداقة والتعاون مع شعوب وحكومات منطقة البحر الأبيض المتوسط . ولقد اضطلعت من قبل بجهود في الميادين السياسية والثقافية والاقتصادية تهدف الى الحفاظ على استقلال بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، بما فيها حق شعوبها في تقرير المصير والازدهار .
- ٣- وأخيرا ، تعرب حكومة اليونان عن تأييدها لقرار الجمعية العامة ١٨٩/٣٨ ولن تألو جهدا في مساعدة الأمين العام فيما يبذل من محاولات لتنفيذ هذا القرار .

المرفق

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط:
قائمة بالوثائق المعروضة على الجمعية العامة في دورتها
الثامنة والثلاثين

- A/38/250 التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة : " تنظيم الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، اقرار جدول الأعمال ، وتوزيع البنود "
- A/38/291 تقرير الأمين العام (الذي يحتوى على الردود الواردة من الحكومات)
Add.1-2
- A/38/395 تقرير الأمين العام : تحليل مبني على ردود الحكومات
- A/38/642 تقرير اللجنة الاولى من البند المعنون " تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط "
- A/38/127 رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٨٣ وجهها الى الأمين العام الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الامم المتحدة
- A/38/132-S/15675 رسالة مؤرخة في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٨٣ وجهها الى الأمين العام
و Corr.1-2 الممثل الدائم للهند لدى الامم المتحدة
- A/38/328 رسالة مؤرخة في ٦ آب/ اغسطس ١٩٨٣ وجهها الى الأمين العام القائم بالاعمال بالانابة للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة
- A/38/495-S/16035 الرسالة المؤرخة في ١٠ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣ التي وجهها الى الأمين العام الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة
- A/C.1/38/L.88 مشروع القرار المعنون " تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط " الذي اقترحه رومانيا ، مالطة ، مصر ، قبرص ، يوغوسلافيا
- A/C.1/38/L.88/ مشروع القرار المنقح المعنون " تعزيز الأمن والتعاون في منطقة الشرق الاوسط " الذي اقترحه تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، رومانيا ، قبرص ، مالطة ، مصر ، يوغوسلافيا
Rev.1

... / ...

مشروع القرار المنقح المعنون " تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط ، الذي اقترحتة تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، رومانيا ، قبرص ، مالطة ، مصر ، يوغوسلافيا . A/C.1/38/L.88/Rev.2

مشروع القرار المنقح المعنون " تعزيز الأمن والتعاون في منطقة الشرق الاوسط " الذي اقترحتة البهاما ، تونس ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، رومانيا ، سيراليون ، سيشيل ، قبرص ، مالطة ، مصر ، يوغوسلافيا ، اليونان . A/C.1/38/L.88/Rev.3

المحضر الحرفي لمناقشات اللجنة الاولى للموضوع المعنون " تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط " . A/C.1/38/PV.47,49-54
